

مجلَّة الواحات للبحوث والدراسات

ردمد 7163- 1112 العدد 08 (2010): 305 - 305

http://elwahat.univ-ghardaia.dz

المراجة بحلوق كهائة الكنم الراز الفيك

محد مشري حامعة سكىكدة

مقدّمة:

تكوين الشخصية العلمية يحتاج إلى ثروة علمية تكتسب بطول المراحل الزمنية وتعدد الحقول المعرفية وتنوع التجارب المستفادة من معايشة الواقع كما تصوّره البيئة الاجتماعية، كمّا يعني أنّ شخصية الباحث لابد أن تكون صناعة محلية أنتجها مجتمع حضاري ما ومنحها قابليّة التصدير إلى غيره من المحتمعات؛ بحكم طبيعة الحصيلة المعرفيّة التي لم تنغلق عند حدود فكريّة معيّنة، وإنمّا اتسعت المدارك المعقليّة وفق ما تمليه الرّغبة في الاستزادة من العلم الذي لا يستأذن على العقل البشري متى أراد أن يلجه، فكلّما حدثت القابليّة للاكتساب كلّما اتسع العقل لوفرة أخرى من المعارف تستحثّه للنّشاط، فيتهيأ للإنتاج الفكري إن هو أخذ نصيبا كافيا من المواد المعرفيّة الخام التي تكون بالنّسبة إليه وقودا يحفّزه للإبداع ويمنحه طاقة للإنتاج، فإن لم يكن قد حصّل هذا المخزون المعرفي فلا حظّ له في الإنتاج الفكري أصلا، فهذا ما تحاول كلّ شخصيّة علميّة تجنّبه والابتعاد عنه، وهو مجانبة عمليّة الاكتساب ولو كان ذلك على مضض وقلّة في الجهد ونزر في الوقت.

فهذه الميزة القاعديّة في كلّ شخصيّة علميّة كثيرا ما اشترك فيها الكثير من العلماء قديمهم وحديثهم في الشّرق والغرب لوجود خاصيّة واحدة تجمعهم؛ وهي الرّغبة الجامحة في إضافة الجديد لحدمة الحضارة الإنسانيّة دون عنصريّة في الاكتشاف والابتكار، لاسيما عند أولئك الذين أدركوا المقصد الأسمى من اتّخاذ العلم وسيلة للوصول إلى الحقيقة التي ترجع بالفائدة على الإنسانيّة سواء كانت المنفعة ماديّة أو معنويّة، فالحاجة إلى كليهما ضروريّة لعدم وجود ملامح الانفصال بينهما في الأصل، فالذين تركوا إرثا فكريّا معنويّا تضمّنته المؤلّفات في شتى المعارف في حقول العلوم الإنسانيّة لم يكونوا بأقلّ حظ ممن تركوا لمن بعدهم إنتاجا ماديّا تمثّل في المخترعات العينيّة، وهذا ما تبيّنه وفرة الكتب التي لم تفقد قيمتها بالتقادم بل ظلّت الحاجة إليها ماسّة في كلّ زمان ومكان، أمّا المنتج المادي فهو آني تزامني تنتهي منفعته بانتهاء صلاحيّته أو وجود بديل عنه، عكس البدائل في المنتجات الفكريّة المعنويّة فهي قلّما تحلّ محلّ غيرها، فلا يغني مؤلّف عن آخر مهما كانت قيمته أو مكانته.

فتزايد المعارف وتنمية قيمتها لا يكون إلا باعتماد منهج تحكمه قواعد علمية لتكوين أنموذج لشخصية علمية تعمل على الإثراء متى كانت جاهزة للعطاء في أيّ مجال من مجالات العلم الذي

تخصّصت فيه، ومثل هذا الإعداد يخضع إلى حركية متواصلة في البحث العلمي الذي يتفاعل مع البيئة الإنسانيّة حيث يتماشى مع متطلّباها وحاجياها، فغياب الأثر في أيّ منتج علمي يحدّ عادة من البيئة الإنسانيّة حيث يتماشى مع متطلّباها وحاجياها، فغياب الأثر في أيّ منتج علمي يحدّ عادة من قيمته ويفقده المصداقيّة التي من أجلها يجد الرّواج بين من يرغبون في تحصيله والاستفادة منه، وأهم رابط يشكّل اضن الأساس لتكوين الشخصيّة العلميّة ذات الاستمراريّة الفاعلة هو ما تختصره العلاقة بين المشرف والطّالب الباحث، حيث تبدأ هذه العلاقة بأولى خطوات التّوجيه في إعداد العروض والأعمال التطبيقيّة وتتأكّد عند إنجاز مذكّرة التخرّج؛ فإذا انفتحت آفاق البحث عند الطّالب فستتوطّد هذه العلاقة أكثر وتصير شراكة علميّة بين الطّرفين، تؤدّي في النّهاية إلى إنتاج الطّالب فستتوطّد هذه العلاقة أكثر وتصير شراكة علميّة بين الطّرفين، تؤدّي في النّهاية الله إنتاج الفكري مؤسّس له قواعده التي تنأى به عن أيّ منتج آخر ولو وُسم وشططا بالمنتج الفكري أو الثقافي فقواعد المنهج الأكاديمي هي التي تميّز أيّ بحث داخل المؤسّسة الجامعيّة والمختبرات العلميّة عن أي بحث دونه، ولو كان كتابا يضم الآلاف من الصّفحات.

لكن ما هي هذه القواعد المنهجيّة التي يجب اتباعها وتعليمها للطّالب الباحث؛ لكي يقوّم في النهاية على أساسها تقويما صحيحا يدرك من خلاله نوعيّة الخطأ الذي وقع فيه، فيسعى فيما بعد لاستدراكه أم أنّ هذه القواعد المنهجيّة ليست قارّة في نوعيّتها وكيفية توظيفها والاستعانة بما لإنجاز البحوث الأكاديميّة، وذلك بين مؤسّسة جامعيّة وأخرى وأستاذ مؤطّر وآخر، وسنحاول من خلال هذه المداخلة أن نعرض جملة من القواعد المنهجيّة التي تساعد على إنجاز مذكّرة تخرّج وتكون مقدّمة لغيرها من الأبحاث فيما بعد التدرّج، كما أغّا تمكّن من وضع سلّم واضح المعالم للتقويم قصد تعليل كلّ حكم يصدره الأستاذ المشرف على العمل المنجز، أو يصدره غيره ممّن يناقشون البحث كلّ حكم يصدره الأستاذ المشرف على أيّ بحث أكاديمي مهما كانت درجته يختلف حتما عن ويعاينون إيجابيّاته وسلبيّاته، فالمضطلع على أيّ بحث أكاديمي مهما كانت درجته يختلف حتما عن أيّ قارئ لكتاب عام أو رواية أو مقال في جريدة؛ لأنّ قراءة المختصّ للبحث الأكاديمي تصاحبها عادة أدوات النقد، ومنهج النقد يقوم في الأصل على مقاييس تقرّب نسبيّا من مصداقيّة العمل المنجز والرّؤية الخارجيّة لقارئه الذي يكون منتجا ثانيا للعمل من خلا إضافاته وتصويباته، ومثل هذا المنهج الأصل فيه أن يحكّم أولا في الأبحاث الأكاديميّة بدءا من مرحلة إنجاز مذكّرة التخرّج وانتهاء بمرحلة إنجاز أطروحة الدكتوراه.

أوّلا: المقصود بمذكّرة التخرّج

إذا كان البحث هو الجهد المبذول لإدراك حقيقة ما، وجمع أكبر كمّ ممكن من المعلومات حول موضوع معالج في حقل من حقول المعرفة، فمذكّرة التخرّج هي صورة من صور البحث جعلت لتكون برهانا على كفاءة الطّالب وقدرته على البحث، وأنّه قد صار مؤهّلا لنيل شهادة علميّة تمكّنه من تأهيل غيره من النّاشئة، وسمّيت مذكّرة تخرّج لكونما وسيلة أخيرة لاسترجاع وتذكّر الحصيلة العلميّة السّابقة التي أخذها الطّالب في سنوات الجامعة، كما أنّما الأثر الوحيد الذي يبقى الطّالب معتفظا له بصورة في ذهنه لمدّة أطول لاسيما بعد تخرّجه وانتقاله من الدّراسة وميدان العلم إلى ميادين أخرى، وتبقى هذه المذكّرة بما فيها من مادّة علميّة في الذّهن؛ لأنّ الطّالب يبذل في سبيل إنجازها جهدا لم يبذل مثله طوال سنوات التّحصيل في الجامعة.

وثمّا يساعده على الاحتفاظ بما فيها من معلومات في ذهنه هو أنّه يقتصر عند إنجازها على جزئيّة واحدة ضمن المئات من الجزئيّات التي درسها في مختلف المقاييس المقرّرة عليه في سنوات التحصيل، فهو عادة ما يختار موضوعا شغل ذهنه أثناء دراسته في الجامعة وله فيه حصيلة علميّة تمكّنه من التوسّع في دراسة ذلك الموضوع، فيكون هذا الاستعداد النّفسي حافزا على تذكّر هذا النّوع من البحوث دون غيرها، كما أنّ الطّالب أثناء تخرّجه يكاد يجزم أنّ ما أنجزه هو آخر عمل علمي في حياة تحصيله، فأغلب طلبة الجامعة ينصرفون إلى مهام ووظائف أخرى تعزلهم تماما عن مجال البحث العلمي أنّ المميّزات العلميّة لمذكّرة التخرّج فهي:

- . تمكّن الطّالب من التوسّع في مجال البحث والاستقصاء.
 - . يتحلّى فيها الطّالب بالدّقة والتّنظيم.
 - مدة إنجازها سنة كاملة.
- . تتكوّن من العناصر نفسها التي يحويها العرض لكن بتوسّع.
- . لا تنقسم إلى عناصر صغرى بل إلى فصلين أو ثلاثة على الأكثر، حيث ينقسم فيها كلّ فصل إلى عناصر جزئية.
 - . يطالب فيها الباحث بالعودة إلى المصادر الأصيلة قبل المراجع.
 - . تختبر فيها مهارة الطّالب في الكتابة من حيث الأسلوب واللّغة.
- . يتعلّم الطّالب من خلالها صوغ الفرضيّات وكتابة نصوص الإشكاليّات العلميّة، كما يتعلّم نقد النّصوص وعزوها إلى مظافّها، لا يطالب فيها الباحث بالجديد وإنّما بالجمع والتّرتيب والتوزيع الجيّد، والدقّة في التّنظيم.
 - . يعي الطَّالب من خلالها مفهوم الاختصاص في فرع من فروع العلم.
- . يشترط في هذه المذكّرة أن تنجز وفق قواعد المنهجيّة كلّها،و يدرّب هذا النّوع من الأبحاث على التخلّص من الذّاتيّة والأحكام المسبقة.
 - . يتحرّر الطَّالب فيها من النّقل الأعمى حيث يعتمد على نفسه في التّحرير.

وكثيرا ما تناقش مذكّرة التخرّج في بعض الأقسام العلميّة فيتدرّب الطّالب بذلك على المواجهة والحضور العلمي، حيث تتعوّد نفسه على تقبّل الآخر بآرائه النّقديّة، ويدرك الطّالب أنّ العلم أخذ وعطاء وألاّ حقيقة مطلقة في العلم وأنّ رأيه صواب يحتمل الخطأ، والعكس⁽²⁾.

ثانيا: العناصر المنهجيّة التي يجب توافرها في مذكّرة التخرّج

يبنى البحث الأكاديمي أساسا انطلاقا من تميئة الجانب الشّكلي الذي يفترض أن لا خلاف حوله، وجانب موضوعي يتعلق بالمادّة العلميّة التي هي موضوع الدّراسة وهنا تختلف مدارك الباحثين في طريقة الجمع وكيفية التّرتيب وقيمة الجهد المبذول، ويظهر ذلك من خلال نوعيّة التّحليل الذي يستند إلى قواعد تبيّن حوص الباحث وكفاءته العلميّة المستمدّة أصلا من ذخيرته المعرفيّة المكتسبة عبر مراحل

التّحصيل العلمي المتعارف عليها، فشخصيّته العلميّة لا تدرك إلا إذا تمّ تقويم الباحث تقويما يتعرّض إلى الجانب الشّكلي والموضوعي معا، وسنوضّح في هذا العنصر أهمّ الجوانب الشكليّة التي تبدو للوهلة الأولى أغّا على درجة كبيرة من الوضوح؛ إلا أنّنا سرعان ما نجد التّباين في توظيفها والعمل بما بين أفراد المؤسّسة العلميّة بدءا بالمشرفين وانتهاء بالطّلبة الباحثين.

أ . واجهة البحث: يتميّز أي بحث أكاديمي بواجهة تشتمل على معلومات محدّدة تجمل التعريف بالبيانات العامّة للبحث والشخصيّة للباحث، وتضمّ الواجهة مايلي:

- . عبارة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
 - . عبارة الوزارة الوصيّة.
 - . اسم الجامعة.
- . الكليّة والقسم دون تحريف لأيّ اسم من أسماء هذه المؤسّسات، لأنّ أسماءها نصّت عليها مراسيم قانونيّة لابدّ على الطّالب أن يعيها جيّدا.
 - . عبارة بحث متمم لنيل شهادة ليسانس أو مقدّم لنيل شهادة أعلى منها.
 - . عبارة مذكّرة تخرّج بعنوان:.....
 - . تحديد العنوان كاملا الذي يشترط فيه مايلي:
 - أن يكون يافطة تكشف عمّا في المذكّرة بدقّة.
 - أن يصاغ العنوان صياغة لغوية صحيحة ودالة.
 - يمكن أن يكون العنوان مقسما قسمين قسم رئيس وآخر جزئي.
 - قصر العنوان وطوله تضبطهما الدّلالة على المضمون.
- لابد أن يصاغ العنوان حتى لا يحيل على عموم، فالمطلوب دراسة جزئية محددة حيث يجتنب الباحث ألفاظ العموم المعروفة أو ما يحيل عليها، لكي لا ترتسم في ذهن القارئ صورة ضبابية عن البحث.
 - يمكن أن يصاغ العنوان صياغة نهائية بعد الفراغ من إنجاز البحث. (3)
 - . عبارة البحث من إنجاز أو إعداد أو تقديم، ثمّ يشار إلى اسم الباحث ولقبه.
- . عبارة تحديد المشرف أو المؤطّر أو الموجّه وذلك بالإشارة إلى اسمه ولقبه مسبوقا بدرجته العلميّة، مثل مصطلح (دكتور أو أستاذ دكتور) مع تجنّب عبارات التفضيل والإجلال والتعظيم، ويحسن بالباحث أن يكتب هذه العبارة خالية من جملة (تحت إشراف)، حيث يستبدلها بجملة (بإشراف:...)، فعبارة (بإشراف) تعنى بتوجيه من فلان.
- . تحديد السّنة الجامعيّة بدءا بالتّاريخ الهجري ثمّ الميلادي، وإن كانت أغلب البحوث المعاصرة تكتفي بالتّاريخ الميلادي.

مُحَمَّد مشرى

ملاحظة: توزّع هذه العناصر على صفحة الواجهة وفق شروط معمول كِما.

فجملة هذه البيانات عادة ما يحدث خلاف في إدراج بعضها وإقصاء بعضها الآخر دون مبرّر علمي، فما هي قواعد كتابة هذه الواجهة إن تمّ إدراج بعض العبارات أو حذفها لمسوّغ ما، فإذا احتكمنا إلى نموذج ما يوظفه كلّ باحث فلابد أن نقوّمه وفق علامة محدّدة تنقص وتزيد بحسب احترام الباحث للبيانات؛ التي يجب عرضها في هذه الواجهة مع توخّي التوزيع العلمي لهذه البيانات الماطلاقا ممّا هو معمول به. ونقترح وفق هذه البيانات التي قدّمناها أن تكون علامة الواجهة مثلا: 20/1

ب. الصّفحة البيضاء: عادة ما تخصّص صفحة بيضاء تدرج بعد واجهة أيّ بحث أو غلاف أيّ كتاب؛ تترك لتسجيل الملاحظات، أو أهّا بمثابة غلاف ثان وتستخدمها المؤسّسات العلميّة لتسجيل البيانات الخاصّة بالمكتبة التي تقتني هذا البحث، كرقم الجرد وسنة الاقتناء واسم المكتبة والجامعة. ونقترح أن تكون علامة إدراجها 20/0.25.

ج. نسخة مطابقة عن واجهة البحث: تكون هذه الواجهة الثّانية نسخة بديلة عن الأصل تحلّ محلّها إذا ضاعت الأولى أو تلفت؛ بسبب التّقادم أو الظّروف الطّبيعيّة وكثرة الاستعمال، وهذا ما يلحظ على الكتب ذات القيمة العلميّة المتداولة كثيرا في المكتبات العامّة، حيث يتعرّض غلافها الخارجي إلى التّلف، ممّا يشكّل عائقا أمام الباحثين عند رغبتهم في التّوثيق العلمي، لهذا جعلت النّسخة الثّانية المطابقة للأصل لكي تكون بديلا عنها في مثل هذه الحالات. ونقترح أن تكون علامة إدراجها 20/0.25.

- د. ما يسبق المقدّمة:
 - . التّصدير .
 - . كلمة النّاشر.
 - . مقدّمة التّحقيق.
- . تنويه يكشف عن الجهد الإضافي للمؤلّف.
 - . تقديم.
 - . تقريظ.

ملاحظة: وعادة ما تخصّص هذه الكلمات والفضاءات التعبيريّة للإشادة بجهود المؤلّف أو الإقرار بالقيمة العلميّة للمؤلّف، ثمّا يعني أنّ مثل هذه الفضاءات لا تكون في مذكّرة تخرّج أو مذكّرة ماجستير، وقلّما توجد في أطروحة الدكتوراه إلاّ إذا طبعت أو كانت لها قيمة علميّة خاصّة. ونقترح أن تكون علامة إدراجها 20/0.25.

- ه. ما يسبق المقدّمة من غير هذه الفضاءات السّابقة:
 - . كلمة لابد منها.

مُحَمَّد مشري

. كلمة شكر أو شكر وتقدير، أو شكر وعرفان.

. الإهداء، ولا يكون إلا في النسخة الشّخصيّة لاحتوائها في الغالب في خصوصيّات الباحث لا حاجة لغيره بمعرفتها نظرا لعدم أهيّتها العلميّة، ولا ترقّم هذه الفضاءات التّعبيريّة عادة إلاّ إذا كثرت. فهذه الكلمات عادة ما توجّه فيها التشكّرات لجهات مختلفة بحسب علاقتها بالباحث وقربما منه ومساعدتما له في إنجاز بحثه. ونقترح أن تكون علامة إدراجها 20/0.25.

و. مقدَّمة البحث: تعدّ المقدّمة بطاقة تعريف لهويّة البحث وملامحه العامّة؛ لأغّا تمثّل المرآة العاكسة توياته ومضمونه العلمي، فإن لم تستطع المقدَّمة القيام بهذا الدّور ويحقّق فيها الباحث هذا المبتغى فهي ليست وظيفيّة، أي أنّ حذفها أولى من إثباتها، وهذا العنصر المهمّ في أيّ بحث يسمّى مقدَّمة بفتح الدّال لأغّا تسبق غيرها من العناصر فهي مقدَّمة عنهم، والمقدّمة هي اسم فاعل مؤنّث لكلّ من تُقدّم شيئا من الأشياء كالبرامج مثلا، أو أغّا اسم علم لمؤلّف العلاّمة "ابن خلدون" وتنكير المقدّمة التي تكون في بداية البحوث أولى من تعريفها لأغّا معرّفة بالإضافة أصلا حذف المضاف لكثرة الذّكر، فأصل العبارة (مقدَّمة البحث)، وتتميّز المقدّمة بأسلوب علمي متأدّب يخلو من الصّنعة والتكلّف واعتماد العبارات الجاهزة، ولا مكان لأسلوب مستورد غير أسلوب الباحث فيها، ولكي تكون المقدّمة وظيفية لابدّ من توافر مايلي:

. فقرة استهلاليّة يتناول فيها الباحث الحديث عن الحقل العام لموضوع البحث ومن ثمّ تحديد طبيعته ونوعيته.

. الإشارة إلى أهميّة الموضوع، ويكون ذلك من داخله لا من ذات الباحث الذي عادة ما يحاول أن يقدّم لوحة إشهار عن بحثه بالتّرغيب في قراءته وتبيان أهميّته، وقد يكون مضمون هذا البحث عكس ما أشار إليه الباحث، فالبحث العلمي هو الذي ينطق بلسانه ويعبّر عن قيمته العلميّة.

. تحديد أسباب الاختيار.

. ضبط إشكاليّة الموضوع، ويعدّ هذا العنصر من أهمّ عناصر المقدّمة العلميّة فهو يكشف عن المنطلق الأساس لأيّ بحث ومن خلاله تفرّع مسائل الدّراسة وتحدّد مقوّماتها، فالإشكاليّة الجيّدة هي التي تمضي بالبحث قدما نحو استخلاص نتائج لها الأثر الإيجابي في المجال الذي أنجز فيه البحث، وأهمّ خصائصها مايلي:

- تجمع الإشكالية عادة بين طرفين يمثلان مفتاحين لحل القضية التي أنشئ البحث الأجلها وقام عليها.
- تصاغ الإشكاليّة بنصّ يضمّ ملخّص الفرضيّات لينتهي بسؤال عامّ، والأفضل أن يفرّع الباحث أسئلة جزئيّة تغطّى بعض جوانب الموضوع التي لم يشر إليها السّؤال العام.
- الأسئلة الجزئية التي تفرّع عن السّؤال العام إمّا أن تكون أسئلة من الأسئلة الستّ المعتمدة عادة في التقصّي عن الخبر، وهي ما تعرف بأسئلة الخبر الستّة: وهي: لماذا، وكيف، ومن هو، وهل، ومتى وأين، غير أنّ اللّغة العربيّة تمتلك عشر أدوات للاستفهام والسّؤال هي، ما هو:

يستفهم به عن كمال الماهيّة، أيّ: يستفهم بها عن المميّز، الهمزة: يستفهم بها عن طلب التّصديق أو التصوّر وهي أصل في هذا الباب، كيف: يستفهم بها عن الحال، متى: يستفهم بها عن الرّمان، أين: يستفهم بها عن المكان، من: يستفهم بها عن ماهيّات الأشخاص، كم: يستفهم بها عن العدد، هل: يستفهم بها عن اللّغوّيين من يضيف أتى: يسأل بها عن مصدر الشّىء.

- تقام الإشكاليّة في الأصل إمّا على الموضوع أو المدوّنة أو هما معا أو عن طبيعة المنهج المطبّق.
 - ليست الإشكاليّة مسألة شكليّة بل هي الدّافع الأساس لأيّ بحث جادّ.
- صياغة نص الإشكالية يمكن ألا يستقر إلا بعد عدة محاولات، لأنه لا معنى لإشكالية إن لم يستطع الإلمام بجميع حيثيات الموضوع.
 - نص الإشكالية وسؤالها الجوهري يمثلان القلب النابض لحيوية المقدمة.
 - . الإشارة إلى عنوان البحث، تمثّل الإشكاليّة قالبا يكيّف العنوان ويضبط مصطلحاته.
- . الإشارة إلى الأهداف المتوخّاة من وراء إنجاز البحث، وأوّل هدف هو محاولة الإجابة عن نصّ الإشكاليّة وما طرحه فيها من أسئلة.

ملاحظة: تختصر الأهميّة والأسباب والأهداف عادة في شكل نقاط دقيقة أقلّها ثلاثة بالنّسبة لكلّ عنصر.

- . الإشارة إلى الدّراسات السّابقة لأنّ كلّ بحث مهما كانت جدّته لا يستغني عمّا حوله من أفكار، فالعلم تراكمي بطبعه تبنى فيه النّظريّات الجديدة على معارف قبليّة، ويدرج الباحث الدّراسات السّابقة لدواع منها:
- إمّا بالإشارة إلى ما تناثر من موضوعه في بطون الأبحاث الأخرى أو يكتفي بعرض أهمّ الدّراسات القريبة من موضوع بحثه.
- وأمّا المهمّ في كلّ ذلك أن تذكر الدّراسات التي تشابحت مع موضوعه في العنوان أو التوى، فهذا أمر لابد منه حيث تجرى عمليّة نقديّة لهذه الدّراسات بشكل موضوعي، ليبيّن الباحث من خلال هذه الدّراسة التّقديّة مكانة بحثه وقيمته بين هذه الدّراسات، فإن لم يجد فرقا بيّنا بين ما أنجزه وما وجده فلا يعدو بحثه أن يكون نسخة مكرّرة عن سابقاتها من البحوث.
- . الإشارة إلى المنهج المطبّق، حيث يبدأ الباحث بتعريفه بشكل مختصر ثمّ يوضّح أدواته ليبيّن بعد ذلك كيف تمّ تطبيق هذا المنهج، وذلك من خلال خطوات واضحة وأمثلة بسيطة فلا يكتفي الباحث في هذا العنصر بذكر اسم المنهج دون توضيح كيفيّة تطبيقه.
- . الإشارة إلى الخطّة التي تمّ تقسيم البحث وفقها؛ حيث يذكر الباحث أصول تقسيماته ويبيّن دواعي كلّ تقسيم دون إهمال المبرّر لأنّه لا مكان للعشوائية والاعتباطيّة في البحث العلمي، ولا وجود خطط جاهزة تصلح لجميع البحوث، فالباحث هو الذي يرسم المخطّط الأوّلي والنّهائي

ويحدّد أصوله وفروعه التي تتمثّل فيمايلي:

- يبدأ الباحث بالتعريف بالمقدّمة وما حوته من خطوات إجرائيّة وعمليّة، ثمّ يعرّج على المدخل أو التّمهيد ويشرح أهمّ عناصره ومضامينها دون أن يغفل عنوانه.
- متى يتحدّث عن الأقسام أو الأبواب أو الفصول وما اشتملت عليه من مباحث ومسائل جزئيّة تندرج ضمنها دون إهمال أي عنوان من عناوينها الأصيلة والجزئيّة، وتقسّم الخطّة بحسب الموضوع والمرحلة الجامعيّة والدّرجة العلميّة.
 - ثمّ يبيّن بعض مستخلص نتائجه التي ضمّتها الخاتمة بأن يعدد أهمّها.
- ثمّ يختم كلّ ذلك بالإشارة إلى أهمّ الفهارس الفنيّة التي ذيّل بها بحثه، ويوضّح دورها وقيمتها العلميّة.
- الإشارة إلى المنهج المتبع والذي تحكمه مصطلحات ينبغي على الباحث احترامها
 وهي كمايلي:
 - عزو الآيات إلى سورها، وشكلها وفق رواية من الرّوايات.
 - تخريج الأحاديث من كتب الصّحاح حسب ترتيبها العلمي.
 - توثيق النّصوص انطلاقا من مظافًا الأصلية.
 - نسبة الأبيات إلى أصحابها وإسنادها إلى دواوينها والمجموعات الشّعرية المعتمدة.
 - ترجمة الأعلام المغمورين بالعودة إلى كتب الطبقات والتراجم.
 - ترجمة الكلمات الأجنبية وفق أصولها من المعاجم المتخصصة.
- شرح الكلمات الصّعبة الغريبة وذلك بالكشف عن معانيها في المعاجم اللّغويّة الأسبق.
- تحديد دلالة المصطلحات وأبعادها العلميّة بالاعتماد على الفهارس والموسوعات الخاصّة بذلك.
 - التعويف بالبلدان والأماكن والأصقاع بالعودة إلى الكتب المعدّة لذلك.
 - توضيح أصول القبائل والشّعوب، وأنسابها وذلك بالعودة إلى كتب الأنساب والتّواريخ.
 - الكشف عن الفرق والمذاهب والاتّجاهات الفكريّة.
 - ضبط ما يجب ضبطه بالشّكل حتى لا تلتبس قراءة بعض الكلمات على القارئ.
- إعداد فهارس فنيّة للبحث تعين على العودة إلى كلّ مطلوب مرغوب فيه وذلك بالإحالة على صفحات الورود⁽⁴⁾.

ملاحظة: تكثر هذه الخطوات وتقلّ بحسب الموضوع وقيمة البحث ودرجته العلميّة، لكنّ هذا المنهج المتبع بخطواته عادة ما ينمّ عن دقّة الباحث وتمكّنه وتنظيمه.

. الإشارة إلى أهم المصادر والمراجع التي تعدّ الأقرب من غيرها إلى موضوع البحث، والتي أفاد منها الباحث حيث يذكرها بعناوينها ومؤلّفيها مرتبة ترتيبا زمنيّا حسب وفاة أصحابما بالنّسبة لكتب الترّاث، أو ترتيبها زمنيّا حسب سنة النّشر ورقم الطّبعة، ويذكر الباحث في هذا العنصر أقوى تلك المصادر والمراجع، فبحسب اختياره لهذه المصادر يتمّ الحكم الأوّلي على أصالة البحث. فكلّما أحسن صاحبه الانتقاء والاصطفاء بما يخدم الموضوع، كلّما زاد ذلك في قيمته، وليست المصادر هي كلّ قديم، وإنمّا تحدّد المصادر انطلاقا من طبيعة موضوع البحث ذاته، فيمكن أن تكون المدوّنة مستخرجة من مصدر قديم والموضوع المدروس حديث تطبّق عليه مناهج حداثية والعكس، كما يمكن أن يتزامنا، فليس المصدر بالقدم وإنمّا بأصالة مادّته العلميّة وجدّةا.

. الإشارة إلى أهمّ المشاكل التي اعترضت سبيل إنجاز البحث وكلّما كانت المشاكل موضوعيّة تحكمها العقلانيّة، كلّما كانت بمثابة مبرّرات علميّة على سهو الباحث وسقطاته وهناته، فهو لا يقدّم هذه المشاكل إلاّ لتكون دليلا على عجز بعد قوّة وليس عن ضعف وعدم تمكّن.

- . إنهاء المقدّمة بعبارات شكر موضوعيّة للهيئات العلميّة والأستاذ المشرف دون مبالغة في المدح والإطراء، فالبحث وحده هو الذي يمثّل لسان شكر لكلّ من ساعد وأعان وأسهم في الإعداد والإنجاز، وليس للسان الباحث دور في تنميق ذلك لأنّ صاحب الحاجة أرعن كما يقال، فهذه هي أهمّ عناصر المقدّمة الوظيفيّة وتبقى الإشارة إلى بعض الملاحظات أهمّها:
 - يختلف شكل المقدّمة وعناصرها من مجال معرفي إلى آخر.
- ترتيب عناصر المقدّمة لا يخضع لقاعدة واضحة حيث يمكن أن تقدّم وتؤخّر لكن وفق نظرة منهجيّة وليست ذاتيّة.
- كلّما تقدّم الباحث في مجال البحث، كلّما تسنّى له كتابة مقدّمة وظيفيّة وأعلاها تلك التي يكتبها الباحث في مقدّمات التّحقيق التي تكون عند نشر أيّ مخطوط، كلّما كانت المقدّمة سلسة في التّعبير، وتحكمها الجزالة في نظم العبارات كلّما كانت أوقع في نفس القارئ وعقله، وهذا ما يسمّى بحسن العرض.
- ولا ترقم المقدّمة في العادة وإنمّا تعلّم بالحروف الأبجديّة، إلا في الكتب التي تطبعها دور النّشر. ونقترح أن تكون علامة إدراجها 3/20.

ز ـ ما يأتى بعد المقدّمة:

. قائمة المصطلحات: وتكون هذه القائمة مرافقة لأيّ بحث إذا استعمل الباحث رموزا أو مصطلحات تخصّ بحثه دون غيره، حيث تعين القارئ على قراءة الملدّة العلميّة، فلولا هذه القائمة لحدث التباس وغموض، وتختلف هذه القائمة عن قائمة المصطلحات العلميّة التي تأيّ ضمن الفهارس الفنيّة، فهذه القائمة عادة ما تضمّ المصطلحات المتعارف عليها في مجال بحث من البحوث. أمّا التي تأيّ بعد المقدّمة فهي عادة ما تضمّ الرّموز والمصطلحات التي تتماشى وطبيعة الموضوع في البحث يوضّحها الباحث في المقدّمة بالإشارة إليها، بأن يبيّن خصوصيّتها وضرورة اللّجوء إليها ثمّ البحث يوضّحها الباحث في المقدّمة بالإشارة إليها، بأن يبيّن خصوصيّتها وضرورة اللّجوء إليها ثمّ

يشرع في شرح تلك القائمة بعد الانتهاء من المقدّمة ليهتدي بهاكلّ قارئ، وعادة ما يوجد هذا النّوع من القوائم بعد مقدّمات المعاجم والموسوعات. ونقترح أن تكون علامة إدراجها 0.5/0.

. التمهيد: ويحتاج هذا العنصر الذي يأتي بعد المقدّمة إلى واجهة يكتب عليها عنوان التمهيد وعناوين العناصر الكبيرة، ولا معنى لأيّ تمهيد إن لم يكن معنونا، فالتمهيد هو بداية كلّ شيء يساعد القارئ على التدرّج في فهم الموضوع المقروء. وعادة ما يكون التمهيد محطّة لأهمّ العناصر التي تخدم بقيّة الأقسام والأبواب والفصول، فلا يكون منعزلا عمّا يأتي بعده ويقسّم في العادة إلى عناصر واضحة المعالم أقلّها ثلاثة عناصر، وفي التمهيد تبدأ عمليّة الإحالة على الهوامش، حيث لا يكتب التمهيد من مرجع أو مرجعين بل من عدّة مصادر يتخلّلها مرجع أو مرجعين، ولا تمرّ صفحة في التمهيد أو ما بعده إلاّ وبما إحالة على الهامش قصد التوثيق العلمي.

المدخل: وهو بديل عن التّمهيد عند بعض الباحثين ولا يكاد يوجد فرق يفصل بينهما عدا ما يتميّز به التّمهيد من كثرة في كمّ الصّفحات والمعلومات عمّا هو في المدخل، وهناك مصطلح آخر هو الفصل التّمهيدي، وهو الذي يضمّ بعض عناصر المقدّمة في بقيّة الاختصاصات في العلوم الاجتماعيّة. وقلّما يخلو بحث من مدخل أو تمهيد لأغّما يمثّلان المغرس الرّئيس للأفكار التي تبسط بعد ذلك في مضامين الأقسام والأبواب والفصول التي تلي التّمهيد أو المدخل، بحسب طبيعة الموضوع فليس كلّ بحث مؤهّل لأن يقسّم أقساما أو أبوابا أو فصولا أو مباحث أو مطالب أو فروع أو بنود، أو غيرها من الجزئيّات، فهذه التقريعات لابد أن يلجأ إليها الباحث ويتقن توظيفها حتى يخرج بحثه إخراجا أكاديميّا منظّما، حيث لا يخلط بين عنصر وآخر، والباحث في مذكّرة التخرّج مثلا عادة ما يكتفي بمقدّمة وتمهيد، وفصول أكثرها ثلاثة، حيث تقسّم هذه الفصول إلى مباحث، وإن لم يتمكّن من ذلك فيكفيه أن يقسّم الفصل إلى عناصر أقلّها عنصرين، فكلّ تقسيم يحتاج إلى مادّة علميّة تضمّ أصوله وتشير إلى فكرة رئيسة واحدة أقل ونقترح أن تكون علامة إدراج أحدهما 3 /20.

ح. نظام الفصول: لكلّ فصل واجهته التي يسجّل عليها عنوانه وعناوين العناصر الكبيرة التي يتضمّنها، تتبعها توطئة هي بمثابة مقدّمة يشرح فيها الباحث كلّ ما سيتطرّق إليه في فصله، لكن ليس عن طريق الوصف التفصيلي بل إنّه يؤسّس في هذه التوطئة للمفاهيم العامّة التي سيشرحها ويحلّلها في الفصل المراد كتابته، وكذلك الشّأن بالنّسبة لكلّ قسم أو باب إن كان البحث يحتمل هذا التقسيم بالنّظر إلى طبيعة الموضوع، فالفترات الزمنيّة الدّدة لإنجاز الأبحاث العلميّة كمذكّرة التخرّج والماجستير وأطروحة الدّكتوراه، عادة ما لا تسمح بعذا التقسيم الذي يضمّ الأقسام والأبواب وما تحتها. فيكتفي الباحث بالنّظام المتعارف عليه وهو تقسيم بحثه إلى فصول تندرج تحتها عناصر كبيرة تفرّع إلى جزئيّات أو أنّه يحافظ على صورة الفصل عندما يكون هو نفسه جزءا من أجزاء الباب، ففي هذه الحالة يقسّم الفصل إلى: مباحث، ومطالب، وفروع، وبنود، ومسائل، ويمكنه الاستغناء عن الجزئيّات التي تحت المبحث حيث يفرّع المبحث إلى عناصر يحكمها التقسيم الأبجدي، ثمّ يعمل على ترقيم هذه الحروف مثل: أ. مفهوم الشّرط لغة واصطلاحا، أ.1. مفهومه الطلاحا، أ.2. مفهومه اصطلاحا: ...، وهكذا مع بقيّة العناصر الجزئيّة داخل المبحث الواحد وغيره من لغة:، أ.2. مفهومه اصطلاحا: ...، وهكذا مع بقيّة العناصر الجزئيّة داخل المبحث الواحد وغيره من

المباحث الأخرى.

فليس كلّ موضوع مؤهّل للاستجابة إلى التقسيمات والتفريعات الكثيرة، فالأبحاث التي تعنى بدراسة مسائل القانون والعلوم السّياسيّة والاقتصاديّة غالبا ما تتوافر فيها مثل هذه التقسيمات، لوجود ما يبرّر ذلك نظرا لطبيعة التفريعات التي تحكم المواد القانونيّة والتشريعيّة، أمّا ما عداها من العلوم فهي قلّما تتجاوز العناصر الجزئيّة التي ينقسم إليها الفصل لاسيما المباحث. فإدراج هذه المصطلحات المنهجيّة في التقسيم لا يعود إلى اختيار الباحث، بل إنّ طبيعة الموضوع هي التي تفرضها وما على الباحث إلا أن يحترم قواعد تقسيماته التي انتهجها في أوّل فصل قسّمه، فينسج على ذلك المنوال لكي لا يحدث اضطراب في أنماط التقسيم والتفريع فأساس كلّ منهج هو توحيد مفاهيمه النظريّة وسلوكاته التطبيقيّة؛ لأنّ أساس التقويم الأوّلي لكلّ بحث هو مراعاة مدى استجابته لقواعد المنهج الذي ارتضاه الباحث ونصّ عليه في مقدّمة بحثه. لهذا أقحمت المنهجيّة ضمن العلوم التي تحكمها قواعد، فلا يجوز للباحث أن يتصرّف في مثل هذه القواعد على النّحو الذي لا يملك فيه أيّ دليل يبرّر استخدامه وتوجّهه، فاعتماد منهج واضح المعالم يفصل الأبحاث الأكاديميّة عن الكتب التّجاريّة (أ).

ثالثا: منهج عرض المادّة العلميّة داخل البحث

أ.كيفيّة تنظيم المادّة العلميّة داخل عناصر البحث:

يحتوي مجموع البطاقات على آيات قرآنية أو أحاديث أو أشعار أو أقوال مأثورة أو نصوص مقتبسة حرفيًا من كتب، أو أنّ البطاقة تخصّص لكتابة فكرة بأسلوب الباحث نفسه، عثر عليها أثناء قراءاته، فهذه أهمّ المعلومات التي تكون مدوّنة في البطاقات، بالإضافة إلى ترجمة بعض الأعلام والإشارة إلى دلالة بعض المصطلحات وغيرها. فالباحث ينظم الشّواهد أوّلا بحسب ترتيبها المعروف ثمّ النّصوص المنقولة حرفيًا ثمّ غيرها من الأفكار وذلك عند فحص كلّ مجموعة تخصّ فصلا من الفصول. فالبطاقات يمكن أن تحتوي على الشّاهد نفسه ثمّا يساهم في عمليّة التكرار التي يتخلّص منها الباحث بعمليّة الفرز هذه، ثمّ يشرع في رصف هذه المعلومات بدءا بأيّ فصل اجتمع له فيه أكبر كمّ من المعلومات ويكون ذلك على النّحو الآتي:

. المقدّمة: إنّ إضافة ألف لام التعريف إلى كلمة مقدّمة يحيل عادة على المؤلّف المشهور للعلاّمة "عبد الرحمن بن خلدون"، لهذا فإنّ التنكير جائز لوجود مضاف إليه محذوف تقديره مقدّمة البحث، فالباحث يراعي الانسجام في التنكير والتعريف بالنّسبة لمصطلحي المقدّمة والخاتمة، فإن كانت الأولى معرّفة تكون الثّانية كذلك. ولا يعتمد الباحث في تحرير مقدّمة بحثه على أيّ مصدر أو مرجع لأنّ العناصر التي تضمّها المقدّمة لا تحتاج إلاّ لتوضيحات يكون الباحث أعلم بها من غيره، وقلّما يوجد هامش بالمقدّمة فإن وجد فهو غالبا ما يكون في صدرها. فأسلوب الباحث هو الأساس في كتابة المقدّمة لأنّه يحاول دائما عند تحريرها أن ينأى عن الزّخرفة اللّفظيّة والدّيباجة التعبيريّة، فهي تكتب بأسلوب علمي متأدّب يأخذ القارئ من خلاله صورة إجمالية عن الموضوع، كما أنّ المقدّمة تمثّل لوحة إشهار تحفّز القارئ على قراءة البحث والاسترسال في تصفّحه من أوّله إلى آخره، لأنّ

الباحث يخصّص وقتا طويلا يضمن فيه التّركيز لكتابة المقدّمة التي تكون في أوّل البحث إلاّ أضّا آخر ما يكتب نظرا لأهمّيتها.

. التّمهيد أو المدخل: يخصّص له الباحث توطئة صغيرة ثمّ يدرج عناصره بالتّرتيب دون إهمال للعناوين، فالعنوان من أهمّ وسائل التنظيم داخل أيّ بحث، ولا يشرع الباحث في تقديم أيّ معلومة إلاّ بالتّمهيد لها بفكرة رئيسة تكون واسطة بين ما في ذهن القارئ وما سيتمّ شرحه، فإدراج الأفكار التمهيديّة في كلّ عنصر قبل الشروع في تفصيله أمر يساعد الذّهن على فهم مقتضيات إدراج العنصر ضمن التّمهيد، وليس في غيره من فصول البحث، ويمكن أن ينهي الباحث كلّ عنصر بخلاصة جزئيّة تحيل على ما بعده وتكون رابطا بين كلّ عنصر وما يليه.

فالمواد العلميّة المدرجة في التّمهيد عادة ما تكون خاصّة بشرح المصطلحات أو الأفكار العامّة التي سيفصّل فيها القول في الفصول التي تلي التّمهيد، أو أنّ الباحث يخصّص تمهيده للجانب التّاريخي إن كان مقتضبا عن الموضوع الذي يدرسه. وهناك أبحاث تستغني عن التّمهيد أو المدخل أصلا، فتدلف إلى الفصل الأوّل مباشرة بعد المقدّمة، غير أنّ ذلك قلّما يوجد في الأبحاث الأدبيّة واللغويّة، لأنّ مواضيعها تقتضي وجود تمهيد أو مدخل يعتمده الباحث لبيان أشياء تكون بمثابة إرهاصات لموضوع البحث كلّه، كما سبقت الإشارة إلى ذلك من قبل.

ما تحتويه الفصول: لا تختلف طبيعة تنظيم الفصول عن التمهيد إلا في نوعية الأفكار المدرجة، لأنّ المادّة العلميّة للفصول تعدّ رئيسة بالمقارنة مع تلك التي أدرجت في التّمهيد، تتوزّع هذه الأفكار وفق العناصر الجزئيّة داخل كلّ فصل، حيث يجتهد الباحث في الرّبط بينها وجعلها نسيجا واحدا تحيل فيه كلّ فكرة على ما بعدها فإن لم يتسنّ له هذا النّظم والنّسيج يتعيّن عليه إعادة ترتيب أفكاره لأنّما ليست في أماكنها. فإذا تمّ تقديم فكرة أو تأخيرها أثناء القراءة فذلك يدلّ على عدم تلاحم عناصر الموضوع، ويظهر ذلك بداية في ترتيب الفصول أوّلا حيث لا يمكن أن يتقدّم فصل عن غيره بعد الترتيب النّهائي، وكذلك الشّأن مع بقيّة العناصر التي تحتويها الفصول.

أمّا الشّروط التي تلزم الباحث باحترام عدد الصّفحات فهي ليست ملزمة خاصّة إذا كان ذلك بين الجانبين النّظري والتّطبيقي، فالقسم النّظري مهما كانت قيمته فهو لا يمكن أن يساوي القسم التطبيقي ولا يجب أن يجاوزه، فذلك يعد منقصة في حقّ الباحث فجهده يدلّ عليه عمله داخل القسم التّطبيقي؛ لأنّ النّظري حصيلة ما لخصه الباحث أثناء مطالعاته من المصادر والمراجع، وهو جهد غيره يحتاجه لبناء القاعدة العلميّة أو التّأسيس لفكرة من الأفكار. أمّا القسم التّطبيقي ففيه تظهر مهارة الباحث وإمكاناته العلميّة وذلك من خلال محاولة إسقاط الأفكار النظريّة على ما أراد التّطبيق عليه لكي يختبر القواعد النظريّة التي حشدها في القسم التّطبيقي، فإذا لم يحدث التّوافق القسم التّطبيقي، فإذا لم يحدث التّوافق بين القسمين النّظري والتّطبيقي كان ثمّة خلل لابدّ من استدراكه.

فالباحث يحاول أن يجمع بين النّظري والتّطبيقي بما يتواءم والمنهج المطبّق، أمّا مسألة الكمّ في عدد الصّفحات فعادة ما يكون التّمهيد أقلّ عددا من القسم النّظري، والقسم النّظري أقلّ من القسم

التطبيقي، فتبقى مراعاة التناسب بين عدد الصفحات داخل فصول ومباحث كل قسم، فهي ضرورية لابد منها لكي تنسجم المادة العلمية كمّا ونوعا، ولا يكون حدّ التّجاوز بين فصل وآخر داخل كلّ قسم أكثر من عشر صفحات أو أقلّ من ذلك؛ لأنّ التّطابق مستحيل بالنّظر إلى نوعيّة الأفكار المدروسة في كلّ فصل أو مبحث أو عنصر، ففي بعض الأبحاث العلميّة لا يعدو أن يكون الفصل النّظري إلا تمهيدا صغيرا، أمّا ما عداه فهو جانب تطبيقي أساس يبيّن القيمة العلميّة للبحث. ولا تخضع المعاجم إلى هذا التقسيم المنهجي والتنظيم المتعارف عليه داخل الأبحاث الأكاديميّة العادية؛ لأنّ المعجم أو الموسوعة لهما منهج آخر في التنظيم، حيث يخلوان من نظام الفصول، فهما يعتمدان على ترتيب الموادّ هجائيًا أو أبجديًا أو زمنيًا بحسب طبيعة كلّ معجم أو موسوعة.

تعد مهمة إعداد معجم أو موسوعة علمية بوصفهما شكلين من أشكال البحث العلمي من أرقى المهمّات في البحث العلمي الأكاديمي الجاد، لأنّ الجهد المبذول في الجمع والتّصنيف والتّرتيب لا يمكن أن يطعن في مصداقيّته أيّ إنسان، إلاّ ما يرصده من هنات تكون بمثابة ملاحظات لإتمام النقص الملاحظ. فمواد المعجم في أيّ علم إن تمّ تصنيفها تصنيفا جيّدا وفق الأسس العلميّة فهي كثيرا ما تكون مصدرا أساسا في الجال الذي تؤلّف فيه، فعلم تصنيف المعاجم والموسوعات يكاد أن يضمحل ضمن دائرة أبحاثنا الأكاديميّة في العالم العربي، فهو عمل هامشي تلتفت إليه بعض المؤسّسات كالمجامع اللّغويّة وينفر منه الباحثون لصعوبته ودقّته. ويندرج ضمن هذا الجال البحثي إعداد الفهارس والكشّافات لاسيما في علم المكتبات، الذي يحترف الباحثون فيه منهجيّة إعداد مثل هذه الأبحاث، فهم يجمعون في دراستهم في علم الفهرسة بين جميع العلوم دون استثناء (٥٠).

ملاحظة: وممّا يساعد على التّنظيم والفهرسة معرفة الحروف الهجائيّة والأبجديّة، فالهجائيّة هي: أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، ك، ل، م، ن، ه، و، ي.

أمّا الأبجديّة فهي على نوعين: أبجديّة مشرقيّة تجمع في ثماني كلمات: أبجد، هوّز، حطّي، كلمن، سعفص، قرشت، ثخذ، ضظغ. ويطابق هذا التّرتيب ما جاء في أبجديتي اللّغة العبريّة والسريانيّة، وعدا (ثخذ) و(ضظغ) لعدم وجودها في لغتهم.

وهناك الأبجديّة المغوبيّة: أبجد، هوّز، حطّي، كلمن، صعفض، قرست، ثخذ، ظغش.^(ه)

. الخاتمة: تخصّص الخاتمة في عرف المنهجيّن لإدراج النتائج المتوصّل إليها في البحث، وليست هي خلاصة لمضمونه؛ لأنّ الخلاصة في البحث الأكاديمي لها مكانها ضمن الملاحق، حيث يترجم هذا الملخّص إلى إحدى اللّغات الأجنبية المعتمدة. أمّا الخاتمة فهي حوصلة لما استخلصه الباحث من نتائج عرضت له أثناء التّحرير أو أنّه توصّل إليها بعد نهاية البحث، كما هي الحال مع الأبحاث العلميّة. أمّا العلوم الإنسانيّة فهي تتدرّج في استخلاص النّتائج في كلّ مرحلة من مراحل إنجاز البحث، ويمكن أن تسجّل هذه النّتائج على شكل نقاط مرقّمة تكشف عن عدد النّتائج المتوصّل إليها أو أنّ الباحث يصوغها في شكل فقرات تعبّر فيها كلّ فقرة عن محتوى نتيجة من النّتائج، وعادة ما يجيب الباحث في يصوغها في شكل فقرات تعبّر فيها كلّ فقرة عن محتوى نتيجة من النّتائج، وعادة ما يجيب الباحث في

غاية الخاتمة عن أهمّ الأسئلة التي طرحها في نصّ الإشكاليّة الذي أدرجه في المقدّمة، فإن لم يجب عن تلك الأسئلة وكانت نتائجه غامضة لا تحيل على معيّن بذاته، فبحثه لم يفض إلى شيء ذي بال. كما أنّ غاية كلّ بحث لابدّ أن تطرح فيها أسئلة جديدة تكون معبرا لباحثين آخرين ينطلقون منها لتأسيس بحث جديد مختلف عن السّابق متمّما له، فالنسبيّة في الحقائق العلميّة من أهمّ ركائزه، وتكتسب الخاتمة أهيّيتها من حيث كونما ترصد جميع النّتائج التي تغطّي مناحي البحث كلّه. ولمّا كانت الخاتمة من العناصر التي تكتب في نماية البحث أي أفّما تأتي بعد استنفاذ الجهد في الكتابة والتفكير، ممّا يؤدّي غالبا إلى اختزال هذا العنصر ضمن فكرة أو فكرتين وقلّما يتجاوز الباحثون صفحة في كتابة الخاتمة، فعدد النّتائج التي تختزل مضمون كلّ فكرة جديدة هو الذي يحدّد مساحة الكتابة وكمّ الصّفحات، فيمكن للخاتمة أن تتجاوز خمس صفحات إن كان البحث ثريًا بالنّتائج وموضوعه من الجدّة بمكان. ونقترح أن تكون علامة إدراجها 3 /20.

ب. طريقة إعداد الهوامش: يتميّز البحث الأكاديمي عن غيره من الكتابات بما يحيل عليه من مصادر ومراجع في كلّ صفحة من صفحاته؛ لأنّ ذلك يعني أنّ الباحث قد تمكّن من إحقاق الحقّ في كلّ مسألة أشار إليها في بحثه، فهو يعمل على توثيقها لكي يتبيّن لمن يقرأ منزع كلّ فكرة وصاحبها. فالهامش في البحث الأكاديمي مساحة براءة الباحث وفضاء للأمانة العلميّة، فليس من المعقول أن يكتب باحث دراسة تخلو من الهوامش زعما منه أنّ ما حرّره هو من خالص من حرّ فكره؛ لأنّ الأكاديميّة تعني الاختصاص في مجال من الجالات التي يكتب فيها باحث من الباحثين، فغيره من الذين سبقوه ليسوا بأقلّ منه شأنا فيما ذكروه وأصّلوه حتى وإن جاء بالجديد الذي لم يسبقه إليه أحد، فالكتابات العلميّة إذا خلت من التوثيق فشأنما شأن كتابة حرّة في جريدة أو كتاب تجاري استهوى القرّاء مضمونه، فسارعوا لاقتنائه للاستمتاع بما فيه ثمّ سرعان ما يطرحوه جانبا. أمّا الدّراسة الأكاديميّة فهي مرجعيّة فكريّة لها حضور دائم كلّما تجدّد عزم للبحث في قضيّة ما تناولتها الدّراسة.

فعادة ما تنقسم الصّفحة إلى متن وهامش، فالمتن ما تكتب فيه المادّة العلميّة الأصيلة والمدروسة، أمّا الهامش فيستخدم في الحالات الآتية:

- . الاعتراف بمصدر المعلومات.
- . المساعدة على الجدل والمناقشة.
- . تزويد القارئ بمعلومات إضافية.
 - . التّعريف بالمادّة المقتطفة.
- . التّوضيح لبعض المعاني الواردة في البحث. ⁽⁹⁾

غير أنّ موقع الهامش بمفهومه الاصطلاحي لا يعني وجوده في أسفل الصّفحة فحسب، بل له مواقع أخرى يلجأ الباحث إليها حسب طبيعة دراسته أو وفق المدرسة المنهجيّة التي أخذ بقواعدها. وعلى أساسها يكون موضع الهامش من الصّفحة والعنصر والمبحث والفصل والبحث ككل، وهناك قواعد لاحترام ترتيب بيانات النشر إذا كان العليه كتابا أو أي وثيقة علمية أخرى. ونقترح أن

تكون علامة العمل بما 3 /20.

ج. أهميّة الفهارس الفنية: يذيّل كلّ بحث أكاديمي معدّ وفق قواعد المنهجيّة العلميّة بفهارس فنية وملاحق تساعد على العودة إلى كلّ مطلوب مرغوب فيه، أو أغّا تبيّن وظيفة الأشكال والصّور والجداول وهذا هو دور الملاحق، وتضمّ الفهارس الفنيّة عادة فهرس الآيات والأحاديث والشّواهد الشعريّة وفهرس للأعلام، وآخر للقبائل والأمم، بالإضافة إلى فهرس للبلدان والأماكن والبقاع، وكذا غريب اللّغة، يتبع كلّ ذلك قائمة المصادر والمراجع وثبت تويات البحث، فهذه الفهارس والملاحق تكشف عن مدى جهد الباحث وحرصه على التنظيم، ونقترح أن تكون علامة توظيفها وإلحاقها بالبحث 1.5 /20.

خاتمة:

. لا سبيل إلى إنجاز أي مذكّرة إن لم تعتمد قواعد منهجيّة مجمع عليها في أيّ مؤسّسة علميّة يتلقّاها الطّالب الباحث في السّنة الأولى عند دخوله إلى الجامعة، ويدأب على تطبيقها في كلّ عرض أو عمل تطبيقي يكلّف به تماشيا مع معطيات كلّ مقياس من المقاييس التي يدرسها، وتكثيف هذه العروض يمكّن من تغيير ذهنية الطّالب الباحث الذي إن هو عمل على الاستمراريّة في البحث، تأكّدت لديه أنّ المرحلة الجامعيّة ليست تلقينا لمعارف تحفظ وتسترجع أيّام المسابقات والامتحان، وإنمّا سنوات التّحصيل في الجامعة هي فضاء زمني لتعلّم الكيفيّة والبحث عن السّبب.

. تعد مذكّرة التخرّج الأرضيّة العلميّة لاستنبات الباحث المؤهّل مستقبلا للاستمرار في مجال البحث العلمي، وذلك انطلاقا من الحصيلة المعرفيّة التي شكّلت شخصية علميّة يمكن أن تبشّر بوجود عالم مستقبلا لا متعلّما يبحث عن المعرفة الكميّة دون النوعيّة، ولا يطمح إلى الاستزادة أو الإضافة شأن غيره وأسلافه من العلماء.

. القصد من إنجاز أي مذكّرة تخرّج هو تعليم الطّالب الباحث قواعد المنهجيّة وربطه بمصادر المعرفة ومراجعها، وكذا تعليمه كيفيّة التّوثيق لأنّ العلم تراكمي بطبعه يستفيد فيه اللاّحق ممّا تركه السّابق، كما يتعلّم هذا الباحث ألاّ قطعيّة في الحقائق التي يدركها العقل الذي يعتمد قاعدة النسبيّة في الأحكام مهما كانت قوّمًا وطبيعة الحجج التي تحشد للبرهنة على صحّتها.

. علاقة الطّالب الباحث بالمشرف هي التي تنعكس إيجابا أو سلبا على مستوى إنجاز أي بحث؛ لأنّ الطّالب الباحث نسخة عن مشرفه، ولو كان ذلك الشّبه في وجه واحد فذلك كاف لأن ترتسم صورة المشرف الأوّل دائما في مخيّلة أي باحث أقدم على إنجاز بحث أكاديمي بدأه مع شخصيّة ما، ثمّ استمرّ في البحث فهو حتما لن ينسلخ عن نمط تكوين شخصيّة مشرفه.

. إنّ التّكوين العلمي في الجامعات العربيّة عامّة والجزائريّة خاصّة تعتمد إعداد النّسخ المطابقة لشخصيّة المعلّم أو أن يكون البديل دونه في المستوى، ولا طموح لتكوين شخصيّة تتجاوز مستوى معلّمها لكي لا تكون القطيعة مع الإنتاج العلمي، بل يضمن هذا النّوع من التّكوين الذي يتجاوز فيه المتعلّم معلّمه مستقبلا استمراريّة في استحداث المعارف واكتشاف الجديد، واختراع ما كان

معدوما.

الهوامش:

- أحمد طالب: منهجية إعداد المذكرات والرسائل الجامعية (دليل الباحث)، دار الغرب، وهران الجزائر، الطبعة الثانية، 2003م، ص 47.
 - (2) لحُمَّد مشري: المفصل في قواعد المنهجية الأكاديمية للأقسام الأدبيّة والشرعيّة، ص 15 ، مخطوط.
- (3) حاتم بن عارف العوني: العنوان الصحيح للكتاب، تعريفه وأهميته، وسائل معرفته وأحكامه، أمثلة للأخطاء فيه، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة. المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1419 هـ، ص 49.
- (4) خَمَّد عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، مكتبة الخانجي، القاهرة . مصر، الطبعة السابعة، 1418 هـ/1998م، ص 42 وما بعدها. وهذه المصطلحات تنتشر في ثنايا الكتاب من أوله إلى آخره. وانظر كذلك، مقدمات التحقيق في الكتب التي حقّقها "خُمَّد عبد السلام هارون".
- (5) ثريا عبد الفتاح ملحس: منهج البحوث العلمي للطلاب الجامعيين، دار البشير، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، الطبعة السادسة، 1419 هـ/1998م، ص 53.
- (6) أحمد شلبي: كيف تكتب بحثا أو رسالة (دراسة منهجية لكتابة الأبحاث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة . مصر، الطبعة السادسة، 1968 م، ص 23.
- (⁷⁾ مُجِّد عوض العايدي: إعداد وكتابة البحوث والرسائل الجامعية، مع دراسة عن مناهج البحث، مركز الكتاب للنشر، القاهرة. مصر، الطبعة الأولى، 1426 هـ/2005م، ص 69.
 - (⁸⁾ مُحِدًّ التونجي: معجم علوم العربية، دار الجيل، بيروت. لبنان، الطبعة الأولى، 1424 هـ/2003م، ص 13.
- (9) مروان عبد المجيد إبراهيم: أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق، عمان ـ الأردن، الطبعة الأولى، 2000م، ص 107.